ومهما يكن من أمر، فإن الدعوة لتحرير فلسطين، وازالة اسرائيل، فرضت نفسها حتى ما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والهزيمة التي لحقت بجيوش الدول العربية المشتركة فيها. وعندما اجتمعت لجنة ممثلي الملوك والرؤساء التي شكلتها القمة الثانية، وذلك في نيسان (ابريل) ١٩٦٥، اكد بيانها «رفض اية دعوة الى الاعتراف او المصالحة او التعايش مع اسرائيل»[٣٠]. وعدّت اللجنة مثل هذه الدعوة «خروجاً على الاجماع العربي في قضية فلسطين وعلى ميثاق جامعة الدول العربية، ونقضاً للخطط التي اجمع عليها ملوك ورؤساء وحكومات الدول العربية وباركتها الامة العربية»[٣١]. هذا، بصرف النظر عما اذا كان الحكام العرب، كلهم، مقتنعين بهذا الطرح، او بسداد اعلانه، وبصرف النظر، أيضاً وخصوصاً، عن حقيقة حساباتهم لموازين القوى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وفي اجواء القمة الثانية، وفي ظل تأثيرها، تتابعت سلسلة من المصالحات بين الدول العربية والتهدئات في العلاقات المتوترة بين محاورها. فقام عبد الناصر بوساطة بين البعثيين في سوريا والرئيس عبد السلام عارف في العراق حققت شيئاً من التهدئة في العلاقات المتوترة بين الجانبين. وتصالحت مصر مع تونس ورئيسها الحبيب بورقيبة، وزار الاخير القاهرة واصدر مع عبد الناصر بياناً مشتركاً أعلن فيه الرئيسان «تأييدهما لمنظمة التحرير الفلسطينية ومساعدتها على استرداد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة»[٣٢]. كما جرت محاولات حثيثة لتطبيع العلاقات بين مصر والسعودية على الرغم من صدامهما في حرب اليمن. وهدأت العلاقات بين سوريا والاردن، بموازاة تهدئة علاقات سوريا مع السعودية، وكمحاولة من البعثيين السوريين للاستفادة من موقف الملك حسين المناوىء لعبد الناصر، وللتفرغ لشؤونهم وخلافاتهم الداخلية.

ولكن هذه المصالحات والتهدئات لم تصمد طويلاً امام التناقضات العميقة في الطبائع الطبقية للانظمة المتعددة ومنعكساتها السياسية في السياسات الداخلية والعربية والدولية لكل منها. فمصر، التي انصرف نظامها لتعزيز اجراءات التنمية الاقتصادية واعادة توزيع الدخل فيها على اسس اجتماعية اكثر عدالة؛ وكذلك سوريا، التي اتخذ نظامها البعثي في مطلع العام ١٩٦٥ اجراءات واسعة لتأميم الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، فضلاً عن تأميمها السابق للبنوك والتجارة الخارجية، لم تلبثا، كلتاهما، أن وقعتا، من جديد، في شبكة من العلاقات المتوترة مع الانظمة المحافظة، وقد توسعت هذه الشبكة لأن مصر خصوصاً، وسوريا، آنذاك، إلى حد ما، وجدتا نفسيهما بحاجة لدفع علاقاتهما مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى خطوات اخرى الى الامام، وذلك لاسباب اقتصادية واخرى دفاعية.

والى جانب معارضة الانظمة المحافظة، كانت اسرائيل، كما وصفها عبد الناصر «تكره، الى حد الموت، كل ما نقوم به من أجل التقدم [لأن] التقدم، بالنسبة لنا، هو الموت بالنسبة لاسرائيل»[٣٣].

وفي ظل هذه الخلافات المتجددة بين المحاور والدول العربية، ثار الجدل بين الرؤساء العرب حول قرارات القمة الثانية نفسها وحول تفسيراتها. فاتهم الرئيس السوري امين الحافظ الآخرين بانهم «رأوا في القمة وسيلة لدراسة مشروع تحويل روافد نهر الاردن»، وحده، «بينما اصرت سوريا على ان هذا جزء من فرع وان الاصل هو الاتفاق على تحرير